

الأحزابُ في المشرق العربي

النموذج المصري (*)

مراجعة رضوان السيد

«في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧، وبالصاله الكبرى لدار الجريدة اجتمع ١٦ رجلاً من أعيان مصر، ليعلن أحدهم، وهو حسن باشا عبد الرازق؛ قيام حزب الأمة. وكان هذا الإعلان بمثابة تحرير شهادة الميلاد للحياة الحزبية في مصر...».

هكذا افتتح الدكتور يونان لبيب رزق كتابه: الأحزاب السياسية في مصر، وليست هذه أول الدراسات عن الحياة الحزبية بمصر. فهناك دراسات شاملة بالعربية والفرنسية والانجليزية والألمانية. وهناك دراسات مختصة ببعض الأحزاب بمختلف اللغات أيضاً: عن حزب الوفد، وحزب الأحرار الدستوريين، وحزب الأمة، والحزب الوطني وحتى الاتحاد الاشتراكي العربي. لكن أهمية هذه الدراسة على إيجازها أنها تعيد من جديد طرح مسألة الظاهرة الحزبية ليس في مصر فقط بل في المشرق العربي كله. وأريد أن أتجاوز مصر والمشرق قليلاً لأزعم أن الاختلال البنيوي للأحزاب خصيصة من خصائص الاجتماع الإسلامي بشكل عام. لكن علينا ان لا نستبق الأمور. فلنستعرض الدراسة التي بين أيدينا قبل أن ننصرف لاستحضار بعض الاستنتاجات.

(*) الدكتور يونان لبيب رزق: الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ (كتاب الهلال - ديسمبر ١٩٨٤).

يجزم المؤلف بأن «حزب الأمة» المعلن عام ١٩٠٧ هو أول المجموعات التي يصح إطلاق اسم الحزب عليها بمصر. صحيح أن عرابي يقول عام ١٨٨٢، إنه لم يستعف من رئاسة «الحزب الوطني»، وصحيح أيضاً ما يقال من أن منشيء هذا الاتجاه في الأساس جمال الدين الأفغاني في سبعينات القرن الماضي. ثم صحيح ثالثاً أن مصطفى كامل أصدر جريدة اللواء عام ١٩٠٠ بعد أن كان قد قال بباريس عام ١٨٩٥ إن هناك حزباً وطنياً أنشئ لمكافحة الاحتلال البريطاني. لكن «حزب الأمة» كان الأول الذي توافرت له بنية حزبية محددة: «جمعية عمومية، ومجلس إدارة، ورئيس، ووكلاء، وسكرتير، ومقر معروف: دار الجريدة التي أنشأها الحزب». سبق قيام حزب كبار الملاك هذا؛ إعلان مجموعة صغيرة عن نفسها باسم «الحزب الوطني الحر» وهي شديدة الولاء للبريطانيين. ثم إعلان مصطفى كامل إنشاء الحزب الوطني، والشيخ علي يوسف حزب «الإصلاح على المبادئ الدستورية». وكل ذلك عام ١٩٠٧ مما دعا صحيفة «المقطم» إلى تسمية ذلك العام: عام الأحزاب!! ومع ذلك، فإن هذه الأحزاب جميعاً انتهت مع بداية الحرب العالمية الأولى أو مع نهايتها. أما الحزب الوطني فقد توفي زعيمه الأول مصطفى كامل عام ١٩٠٨ فجأة. ثم توفي خليفته محمد فريد في المنفى عام ١٩١٩. وقد خلفه حافظ رمضان، وظل «الحزب» وفياً لمبادئه: لا مفاوضة قبل الجلاء! والمؤلف يأخذ على الحزب جهوده، وثباته على مبادئه دون تعديل منذ قيامه وحتى ثورة العام ١٩٥٢!!

لكن الواقع أن الحزب تغير تماماً رغم تمسكه الظاهر بتراث مصطفى كامل وبالانتساب إليه. فليست هناك علاقة بين البنية التنظيمية للحزب قبل الحرب الأولى، والبنية التنظيمية له بعدها. وانتهى «حزب الأمة»، وانضم أكثر أعضائه إلى «حزب الأحرار الدستوريين»، لكن الانضمام وسياقه يدخلان في زمن آخر بحيث لا يمكن اعتبار ذلك استمراراً بأي مقياس. وأكثر الأحزاب الأخرى فيما قبل الحرب وبعدها كانت أحزاباً على الورق، وليس هناك ما يمكن قوله عنها.

هناك بعد الحرب الأولى حزبان فقط، بالإضافة إلى الحزب الوطني: حزب الوفد، وحركة الإخوان المسلمين. وبقية الأحزاب والحركات إما أنها كانت

انشقاقاً عن حزب الوفد، أو ظواهر عابرة متأثرة بالظروف المحيطة بمصر والوطن العربي في حقبة ما بين الحربين. أما انشقاقات الوفد فمنها: حزب الأحرار الدستوريين (١٩٢٢)، وانشقاق أحمد ماهر والنقراشي (١٩٣٧)، وانشقاق مكرم عبيد (١٩٤٢). وأما الحركات الظرفية فمن مثل مصر الفتاة (١٩٣٣)، والشراذم الفاشية والماركسية.

ويتجاوز المؤلف مرحلة الرئيس عبد الناصر باعتبارها مرحلة الحزب الواحد، ويعود إلى ما يسميه المرحلة الثالثة من مراحل تعدد الأحزاب بمصر بعد العام ١٩٧٦. فقد رفض الرئيس السادات التعدد الحزبي في البداية، ثم قال بتعدد المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي، ثم سلم أخيراً بقيام ثلاثة أحزاب: يمين ويسار ووسط!!!. وما تزال الأحزاب المصرية الحالية محتارة في تأصيل نفسها. فالوفد الجديد يصرّ على أنه استمرارٌ للوفد القديم، رغم اختلاف التركيبة والظروف والتجربة. وما تزال عقدة الثأر من ثورة ٢٣ يوليو تحكمه وتحكم بتصرفات أعضائه والمسؤولين القدامى فيه. وحزب التجمع ينسب نفسه تارةً إلى ثورة ٢٣ يوليو وطوراً إلى الاتجاهات والحركات اليسارية التي تجاوزتها ثورة يوليو أو ضربتها. والحزب الوطني الديمقراطي الحاكم مختار بين تراث ثورة يوليو، وتراث الحزب الوطني القديم، بينما يبرأ كبار رجالاته في الحقيقة من عبدالناصر وتراثه، ومن التراث الراديكالي للحزب الوطني. ويعجب المؤلف لتحالف الوفد الجديد آنذاك مع الإخوان المسلمين مع الخصومة التاريخية التي كانت بينهما. فقد صدر ببيروت عام ١٩٨٤ كتاب لصحفيٍّ مخضرم بعنوان: اللدودان الوفد والإخوان!! لكنّ عجبه سيكون ولا شك أشد إذا علم أن الإخوان تحالفوا مع «حزب العمل الاشتراكي» في الانتخابات الأخيرة، فانتزعوا من «حزب الوفد» زعامة المعارضين في مجلس الشعب الحالي. وينسب حزب العمل نفسه إلى «حزب مصر الفتاة» القديم، لكن لا علاقة لمبادئه وممارساته بما ينسب نفسه إليه.

يعلل الدارسون الظاهرة الحزبية بمصر والوطن العربي بتعليلات شتى تبعاً لموقفهم منها سلباً أو إيجاباً. فالإيجابيون ينفون كونها نقلاً عن الغرب، عن

انجلترا وفرنسا بالتحديد، ويرون أن الكفاح ضد المستعمر، وظهور فئات اجتماعية جديدة، كل ذلك كان وراء ظهور الأحزاب أو ظهور الحاجة إليها. والسليبيون يعتبرون التجربة الحزبية تقليداً للبرالية الغربية وبدون أساس اجتماعي، ويدللون على ذلك بذبولها وتراجعها منذ خروج المستعمر من أقطار العروبة والإسلام في الأربعينات والخمسينات.

والحق أن المقاربة العلمية للمسألة تتطلب أكثر من مجرد الإيجاب أو السلب. فالملاحظ أن ثلاث فئات اجتماعية بارزة بدأت تلعب أدواراً في الحياتين الاجتماعية والسياسية في ديار العرب والمسلمين منذ مطلع هذا القرن: فئة كبار الملاك، وفئة المتعلمين الجدد، وفئة التجار والمستوردين والعاملين في حقول الصناعة الصغيرة (= من نسميهم برجال الأعمال اليوم). ولأن التعليم لم يكن متاحاً لكل أحد، فالواقع أن أكثر المتعلمين مطلع القرن كانوا من أبناء كبار الملاك والتجار. ثم إن مجال عملهم الوحيد كان التوظيف في الدولة، ومن هنا فإنه لم يكن منتظراً منهم أن يتجهوا بمفردهم لإنشاء أحزاب هي في الأساس معارضة أو تحمل تلك الشبهة. فتبقى الفئتان الأخريان اللتان كانتا مواليتين بشكل عام للأوضاع القائمة مع وجود مطالب لهما لدى الخديوية ولدى السلطة المستعمرة، تتصل بأسعار القطن وتجارته، وبالتنافس مع الأجانب في مجالات الاستيراد والتصدير والاستثمار. ولأن الفئة المتعلمة لم تكن منفصلة عن الفئتين الأخريين كما قدمنا، فقد نشأت تركيبات مثل الحزب الوطني وحزب الأمة تجمع بين المطالبين مع تغليب أحدهما على الآخر. فالمتعلمون الذين عرفوا التجربة السياسية الأوروبية عن كثب كانوا يغلبون المسألة الوطنية على المسألة الإصلاحية الداخلية. ورجال المال والأعمال كانوا يغلبون مسألة الشكل الداخلي للسلطة على مكافحة المستعمر دون أن يخونوا الوطن طبعاً بالدعوة لبقاء الانجليز كما فعلت قلة قليلة. لكن أين كان الوطنيون، وأين كان رجال حزب الأمة من المفهوم الحديث للحزب؟! سواء كان المفهوم الفيربي (الألماني/ الانجليزي) أو المفهوم الفرنسي: «بنية تنظيمية لفئة أو طبقة من المواطنين تنتهج النضال من أجل تحقيق مصالحها عن طريق المشاركة في السلطة أو الاستيلاء عليها». فالحق

أن الفئات الاجتماعية الجديدة مطالع القرن في المشرق والمغرب لم تصل إلى درجة من تحدد المصالح ووضوحها، والموقع الاجتماعي والاقتصادي بحيث تنبثق عنها جهة تمثيلية منظمة في شكل حزب أو حتى مجموعة ضاغطة. وهذا يفسر هشاشة بنية تلك الأحزاب، واختفاءها السريع، كما يفسر إلى حدّ ما بقاءها أحزاب أقلية، وسقوطها بسرعة في يد الخديوي أو المحتلين البريطانيين.

وهناك أمر آخر شديد الأهمية. فهذه الأحزاب جميعاً حتى ما قام منها بعد ثورة ١٩١٩ مثل حزب الوفد، لم تكن تملك بنية تنظيمية حزبية قوية. وعندما اتجه الوفد لذلك بدأت الانشقاقات فيه ولم تنته، وانخفضت جماهيرته، وساعد ذلك ثورة ١٩٥٢ على ضربه مع أنه كان أكبر حركة جماهيرية في الشرق في ثلاثينات واربعينات هذا القرن بعد حزب المؤتمر الهندي. لقد وصف كاتب لبناني معروف الأحزاب المصرية أنها كلها «أحزاب قيد التأسيس» أي أنها تفشل في التحول من «فكرة جيدة» أو برنامج جيد إلى «بنية تنظيمية» مستقطبة. فالعجيب أن الوفد استقطب الشعب المصري كله عندما لم تكن له بنية تنظيمية، وعندما لم يكن له برنامج. وعندما اصطنع لنفسه ذلك أي بدأ بتحويل نفسه من «حركة جماهيرية» مفتوحة إلى «حزب مغلق» بدأت الجماهير تتحول عنه، ثم استولى عليه في الأربعينات كبار ملاك الأرض، وانصرفت عنه الجماهير إلى الحركات المتطرفة مثل مصر الفتاة، والحزب الوطني، والإخوان المسلمين، والشراذم الشيوعية. صحيح أن هذه الجماهير كانت تصب لصالح الوفد في صناديق الاقتراع لأنه لم تكن هناك بدائل «ديمقراطية» أو انتخابية، لكن هذه الجماهير نفسها لم تثر عندما ألغى عبد الناصر الوفد وسائر الأحزاب. المسألة إذن تكمن في «البنية التنظيمية» المغلقة أو الصلبة للحزب، والتي لم تحققها بالمفهوم اللينيني لذلك حتى اليوم في الوطن العربي والعالم الإسلامي غير بعض الحركات الدينية في الظاهر على الأقل. إنني أرى أن علة ذلك أيديولوجية التضامن الاجتماعي التاريخية في مجتمعاتنا، تلك الأيديولوجية التي لا تحدّد البشر على أساس فرديتهم أو مصالحهم الضيقة، بل على أساس من انتماهم للمجموعة الأكبر. فالإسلام التاريخي إسلام مفتوح أنشأ مجتمعات مفتوحة يستحيل أن

تشرذم في أحزاب حتى لو كان ذلك باسم الإسلام. لهذا، فإن أنجح الحركات في تاريخنا هي تلك التي تركز على الأهداف العامة للأمة وفي طبيعتها ضرب المستعمر أو النضال في مواجهته. فاذا تحولت حركة النضال إلى «حرفة» من أجل الوصول إلى السلطة؛ فإنّ الناس ينصرفون عنها لأنهم ناضلوا جميعاً وليس من حق فئة معينة بمفردها أن تصل أو تستولي. إن المفهوم الغربي للحزب يواجه مفهوم الجماعة عندنا، في مجتمعاتنا التاريخية. والبنية المغلقة لأي حزب (مهما سمت أهدافه) تناقض المفهوم الجماعي للعيش، والتصرف، والنضال. لذلك فشل حزب سامي الأهداف كالحزب الوطني في الوصول الى الجماهير، ولذلك نجحت حركة كحركة الوفد تفتقد البنية الحزبية في استقطاب كل الناس على وجه التقريب. إن مجتمعاتنا ترفض الانفصال الحزبي عن المجتمع بحجة الطليعية أو القيادية أو معرفة مصالح المجتمع أكثر من جماهيره، أو إحسان التحدث باسمها. وتبدو الأحزاب الدينية في الوطن العربي والعالم الإسلامي صلبة البنية ظاهرياً. لكنها تبقى أحزاب أقلية للسبب نفسه رغم استنادها إلى الإسلام أو بسبب استنادها إليه. فالإسلام ليس دين طليعة أو أيديولوجية مجموعة صغيرة سرية من المتأمرين. إنه دين المجتمع كله وثقافته وأيديولوجيته. وكما أبت الجماهير في مجتمعاتنا إبان التجربة اللبرالية فيما بين الحربين، وبعد الحرب الثانية - أن تدعي قلة من الناس معرفتها الأفضل، وإخلاصها الأشد لأمانها القومية، ومصالحها الوطنية، تأبى هذه الجماهير اليوم أن يدعي أناس أياً يكن عددهم احتكارهم للعلم الإسلامي وللهوية الإسلامية، وللسلطة باسم الإسلام.

ستبقى أحزابكم أيها السادة أحزاباً قيد التأسيس ليس في الوطن العربي فقط، بل في العالم الإسلامي كله. وهذا إن لم تحدث تغييرات أساسية تغير جوهر مجتمعاتنا وصورتها، وتحولها الى مجتمعات طبقية بحتة، أي إلى مجتمعات لا يشكّل الإسلام هويتها الثقافية الشاملة.